المناطق المحتلة

«تحسين نوعية الحياة في المناطق المحتلة»
مشروع اميركي خطير لخلق قيادات بديلة متعاونة

من المعروف ان المشاريع الاسرائيلية كلها والحلول المتداولة والصفقات باختلاف الوانها تتقاطع، جميعها، عند نقطة واحدة تتمثل في السعي لشطب منظمة التحرير الفلسطينية من معادلة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وفي العمل لايجاد بدائل لمنظمة التحرير سواء داخل المناطق المحتلة او خارجها.

هذا بالنسبة للقيادة والتمثيل السياسيين للشعب الفلسطيني. اما بالنسبة لمصائر مجموعاته الموزعة على اقطار عدة، فهناك حلول اسرائيلية عديدة غير انها تتفق كلها على رفض عودة مهاجري الشعب الفلسطيني الى وطنهم، وعلى الدعوة لتوطينهم حيث هم. وحين يتعلق الامر بالموجودين من ابناء الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، فهدف الحلول الاسرائيلية هو تطبيع علاقاتهم مع الاحتلال.

ويتضح من المعلومات التي تسربت، حتى الآن، عن محادثات رئيس الحكومة الاسرائيلية شمعون بيرس في واشنطن، خلال زيارته الاخيرة لها، ان هناك خطة عمل هدفها التمهيد لخلق قيادات بديلة لمنظمة التحرير في المناطق المحتلة، عن طريق ربط الفلسطينيين فيها بمشروعات يسهم فيها رأس المال الاميركي والاوروبي، وتؤدي لزعزعة صلتهم بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد.

ويتضح من هذه المعلومات ان الخطة تقوم تحت ستار «التنمية» في الضفة والقطاع، وبعض الدول الاخرى، بحيث يتم من خلال تطبيقها تأسيس تمثيل سياسي مناهض للمنظمة، ولديه الاستعداد والقابلية للتفاوض مع واشنطن في إطار شروط الاحتلال واهدافه.

الخلفية السياسة لمشروع تحسين نوعية الحياة

تشهد الاوضاع داخل المناطق المحتلة حالة من الارتباك السياسي والاجتماعي والتأزم الاقتصادي. فالظروف التي تمر بها منظمة التحرير الفلسطينية، وما تعانيه من حصار، تنعكس سلبياً على الجماهير، بحيث تكاد تخلق امامها وضعاً ضبابياً وحالة من عدم اليقين. ويزداد تأثير هذه الحالة بسبب الصعوبات التي وضعتها اطراف عدة في وجه انعقاد دورة المجلس الوطني الفلسطيني السابعة عشرة، مع ما يترتب على فشل جهود المصالحة بين المنظمة وسوريا. وكل ذلك ترك آثاره، ايضاً، على قدرة التعامل مع القضايا الساخنة المطروحة.

وفي ظل الحصار الاقتصادي الذي تعاني منه جماهير الارض المحتلة، والتآكل المستمر في بنيتها الاقتصادية، الذي يجعلها فريسة للقلق المستمر، تجد القوى الطامعة لاستبدال منظمة التحرير في هذا المناخ، فرصة مناسبة لمحاولة تمرير مخططاتها وفرض هيمنتها وشد جماهير الارض المحتلة الى نوع من التبعية الاقتصادية، تمهيداً لفرض التبعية السياسية عليها، على قاعدة تتعارض مع الحقوق الوطنية الفلسطينية، بما فيها حق تقرير المصير وبناء الدولة المستقلة، وذلك تحت اقنعة مختلفة ومشاريع مشبوهة.

ويندرج في هذا السياق الهدف الذي كثر حوله الحديث اخيراً في وسائط الاعلام الاسرائيلية. فالحديث يجري عن خطة تهدف ـ كما اعلن ـ الى تحسين نوعية الحياة في المناطق المحتلة، وتشتمل على ما يلي: